



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للزراعة
والإنتاج
الحيواني



المؤتمر

الدورة الثانية والأربعون

14-18 يونيو / حزيران 2021

الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023
(مشروع قرار)

تقدم هذه الوثيقة: (أولاً) مقتطفًا من تقرير الدورة السادسة والستين بعد المائة¹ للمجلس بشأن (1) الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031؛ (2) والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023؛ (3) ومشروع القرار حول اعتمادات الميزانية؛² و(ثانيًا) تعكس التعديلات المستقبلية توجيهات المجلس في قراءة الجداول والملاحق بالوثيقة C 2021/7 بعنوان الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031. وسوف تعكس الإدارة، في التعديلات المستقبلية، الاعتبارات ذاتها في قراءة الفقرات والجداول والملاحق الخاصة بالوثيقة C 2021/3 بعنوان الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023.

¹ الوثيقة CL 166/REP

² تجدر الإشارة إلى إعادة تقييم أبواب الميزانية تبعًا في المشروع النهائي لقرار المؤتمر (لم يكن تقييم الأبواب في الوثيقة C 2021/3 تبعًا لأغراض المقارنة بالفترة 2020-2021 كما يرد شرحه في الفقرات 65-67 في الوثيقة C 2021/3)

أولاً - مقتطف من تقرير الدورة السادسة والستين بعد المائة للمجلس
(26-30 أبريل/نيسان 2021)

الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031³

10- استعرض المجلس الوثيقة C 2021/7 بعنوان الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031، وقام على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) ثمن عملية التشاور الواسعة والشاملة والشفافة التي أتتبت لدى صياغة الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031، وكون هذا الأخير يعكس التوجيهات والأولويات المنبثقة عن المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية؛

(ب) ورحب بكون الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 يبني على الرّخم والتحويلات المنسّقة الجارية حالياً في المنظمة، بما في ذلك زيادة الكفاءة، والتبسيط والنّهج المبتكرة؛ والهيكلة التنظيمي المرن والنسقي؛ والمبادرات على غرار مبادرة العمل يداً بيد وبرنامج الاستجابة للجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، مدعومة بالتحالف من أجل الغذاء، ما يحول دون احتمال حصول تداخل مع ولايات الوكالات الأخرى التي توجد مقرها في روما؛

(ج) ورحب بوجود تشجيع السردية الاستراتيجية للتحويل بطريقة متناسقة، حسب الاقتضاء، وبما يتفق مع السياقات والقدرات الوطنية ورهناً بتلك السياقات والقدرات، وتحقيق نظم زراعية وغذائية⁴ أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحيات أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب دعماً لتحقيق خطة عام 2030 والأهداف العالمية الثلاثة لأعضاء المنظمة؛

(د) وثمن اتساق الإطار الاستراتيجي مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها، ومع المنظور التوجيهي لأهداف التنمية المستدامة 1 و2 و10، وطلب إرساء روابط أمتن بين أهداف التنمية المستدامة والفضائل الأربع؛

(هـ) وسلط الضوء على أهمية إقامة توازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في مجمل أقسام الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك في عدد مجالات الأولوية البرمجية وتخصيص أموال الميزانية بين الفضائل الأربع؛

³ الوثيقة C 2021/7؛ والفقرة 9 من الوثيقة CL 166/8؛ والفقرات 8 و9 من الوثيقة CL 166/9؛ والفقرات 17 و18 من الوثيقة CL 166/10؛ والوثائق CL 166/PV/1؛ وCL 166/PV/2؛ وCL 166/PV/3؛ وCL 166/PV/4؛ وCL 166/PV/11؛

⁴ يغطي النظام الزراعي والغذائي مسار الغذاء من المزرعة إلى المائدة — بما في ذلك فترة زرع وصيد وحصد وتجهيزه وتعبئته ونقله وتوزيعه والإتجار به وشرائه وإعداده وأكله والتخلص منه. كما يشمل المنتجات غير الغذائية التي تشكل هي أيضاً سبيلاً للمعيشة، وكل شخص ونشاط واستثمار وخيار له دور في إيصال هذه المنتجات الغذائية والزراعية إلى متناولنا. ويشمل مصطلح "الزراعة" ومشتقاته في دستور المنظمة مصائد الأسماك والمنتجات البحرية والغابات والمنتجات الحرجية الأولية.

- (و) وشدّد على ضرورة النظر على النحو الواجب وبشكل محايد ومتزن وقائم على العلوم والأدلة، في جميع النهج والنظم والأدوات المتاحة، للاستفادة من المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز العمل على نطاق واسع تحقيقاً لقدر أعظم من الاستدامة والأثر في الأمد الطويل استجابةً لاحتياجات الأعضاء؛
- (ز) ودعم "العوامل المسرّعة" الأربعة الشاملة والمشاركة بين القطاعات أي (1) التكنولوجيا، (2) والابتكار، (3) والبيانات، (4) والعناصر المكتملة (الحوكمة، ورأس المال البشري، والمؤسسات)؛
- (ح) ورحّب بكون الإطار، المرتكز على أهداف التنمية المستدامة، يسمح لمنظمة الأغذية والزراعة بتفصيل الغايات التي كلفت بها ونتائج كل منها بما يتماشى مع أهداف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري ومع الشركاء؛
- (ط) وأخذ علماً بقدره قمة الأمم المتحدة للمنظم الغذائية لعام 2021 ونتائجها المتوقعة، على دعم تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التابعة لها، وبالأخص الهدفين 1 و2، ووجوب أن يتناولها الأعضاء، حسب الاقتضاء، من خلال الأجهزة الرئاسية فضلاً عن الفعاليات الرئيسية الأخرى مثل مؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو؛
- (ي) ورحّب بالمواضيع الشاملة التي تعالجها منظمة الأغذية والزراعة، مثل المساواة بين الجنسين والشباب والإدماج، وأقرّ بدورها في تحقيق خطة عام 2030 وعدم ترك أي أحد خلف الركب، وتطلع إلى عقد مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة مع الأعضاء بشأن خطة العمل الجنسانية وخطة عمل الشباب في الريف قبل تقديمهما إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج من أجل ضمان جملة من الأمور منها تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نحو فعال وكفاء في جميع أعمال المنظمة مصحوبة بغايات ومحرجات ومؤشرات؛
- (ك) وسلّط الضوء على ضرورة إبراز عمل المنظمة على نحو أكبر في مجال أسواق السلع الأساسية والتجارة، ضمن نطاق ولايتها، ونوّه بأهمية إدراج هذا العمل في الإطار الاستراتيجي الجديد، وأبرز أهمية سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية والتجارة الدولية المفتوحة والشفافة والقابلة للتنبؤ، مع مراعاة ولاية المنظمة في هذا الصدد؛
- (ل) وسلّط الضوء على أهمية تغير المناخ والتنوع البيولوجي ضمن نطاق ولاية المنظمة في الإطار الاستراتيجي؛
- (م) وأبرز أهمية نهج "صحة واحدة"، والشراكة الثلاثية، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسائر المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما يتماشى مع ولاية كل منها في هذا الصدد؛
- (ن) ورحّب بمجالات الأولوية البرمجية التي صيغت باعتبارها مواضيع فنية متعدّدة التخصصات وقائمة على القضايا، للاسترشاد بها في البرامج التي ستنفذها المنظمة في إطار الفصائل الأربع؛
- (س) وأبرز أهمية ضمان التركيز بشكل منصف على مصايد الأسماك والغابات في جميع مجالات الأولوية البرمجية والإطار الاستراتيجي؛
- (ع) وأبرز أهمية صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، وبخاصة النساء الريفيات والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، باعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين لمستقبل الأغذية والزراعة والنظم الغذائية المستدامة؛

(ف) وشدد على أهمية جميع أشكال الابتكار، بما يشمل الرقمنة، بموازاة ضمان حماية خصوصية البيانات وحقوق الملكية الفكرية، بصفتها قوة دافعة في مجالات الزراعة والبيئة وتجارة السلع والأغذية، والأمن الغذائي والتغذية؛

(ص) وأكد من جديد الأهمية الاستراتيجية والتحفيزية لبرنامج التعاون التقني وسائر الأعمال الفنية التي تضطلع بها المنظمة في سياق هيكلها المؤسسي، المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل بلد، في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030؛

(ق) وأقر بالدور الهام للعمل المعياري العلمي والمستند إلى الأدلة الذي تضطلع به المنظمة، ورحب بإبراز الإطار الاستراتيجي للعمل المعياري الذي تقوم به المنظمة على نحو أكبر، وبدعمها لعمل الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في مجال وضع المواصفات؛

(ر) وشدد على أن الإطار الاستراتيجي يتضمن استنتاجات المؤتمرات الإقليمية، لا سيما في ما يتعلق بتعميم نهج النظم الغذائية في عمليات التخطيط الوطنية، بما يشمل الحماية الاجتماعية، ما من شأنه أن يعزز دور الزراعة في وضع حدّ للجوع والقضاء على الفقر؛

(ش) وشدد على أهمية الشراكات في تنفيذ الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، وكذلك بواسطة الصكوك مثل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ت) وشدد على ضرورة الموازنة مع عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأوصى بإدراج أطر البرمجة القطرية للمنظمة ضمن إطار النتائج الاستراتيجية؛

(ث) وأيد التزام المنظمة بتعزيز إدارة المخاطر بموازاة ضمان اتساق المنظمة بالمرونة والقدرة على التكيف، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 وسائر التحديات المستقبلية المعلومة والمجهولة الماثلة أمام النظم الزراعية والغذائية؛

(خ) ونوه بعناصر نموذج الأعمال المتجدد للمنظمة الذي يفني بالغرض المنشود منه، وشدّد على أهمية آليات ومصادر التمويل المبتكرة لاستكمال طرق التمويل التقليدية، وشجّع جهود المنظمة الرامية إلى توسيع قاعدتها للتمويل الطوعي، وطلب إلى الإدارة أن تضع للأعضاء مبادئ محددة بشأن ما سيتم تمويله من الميزانية العادية وما ينبغي تمويله من الموارد من خارج الميزانية، مذكراً بأهمية زيادة الموارد غير المخصصة.

11- ونظر المجلس في توصيات الدورة الثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج، والدورة الخامسة والثمانين بعد المائة للجنة المالية، والاجتماع المشترك بينهما بشأن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031.

12- وطلب المجلس، تماثياً مع العملية المنصوص عليها في النصوص الأساسية، إعداد وثيقة إضافية وإحالتها إلى المؤتمر مرفقةً بالإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023 مع إيضاحات بشأن التعديلات المقبلة، بحسب الاقتضاء، استناداً إلى التوجيهات الخاصة الصادرة عن المجلس وكذلك إلى توجيهات اللجان الفنية.

13- وأوصى المجلس بأن يقوم المؤتمر في دورته الثانية والأربعين باستعراض الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 وبالنظر في إمكانية إقراره.

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023⁵،⁶

14- استعرض المجلس الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023، وقام على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) رحب ببروز الاتجاه الاستراتيجي في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، وبالتركيز فيه على دعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التحول الذي ينبغي تشجيعه بطريقة متسقة حسب الاقتضاء ووفقاً للسياقات والقدرات الوطنية ورهنًا بتلك السياقات والقدرات، تحقيقًا لنظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب؛

(ب) وَأثني على الجهود التي يبذلها المدير العام في الحفاظ على ميزانية إسمية ثابتة للبرنامج العادي في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية السائدة، مع عدم حدوث أي تغيير في مستوى الاشتراكات المقررة والاعتمادات الصافية في الميزانية مقارنة بالفترة 2020-2021؛

(ج) وفي ما يتعلق بالمقترحات الرامية إلى تحسين الصحة المالية والسيولة والاحتياطيات لدى منظمة الأغذية والزراعة، أوصى بإرجاء مسألتي تجديد موارد صندوق رأس المال العامل، وكذلك التمويل الإضافي لالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، إلى فترات السنتين المقبلة؛

(د) وأعرب عن تقديره لارتكاز مجالات الأولوية البرمجية على خطة عام 2030 ورحب باستناد كل من المساهمتين الأوليين لمجالات الأولوية البرمجية إلى أهداف التنمية المستدامة، وكذلك المساهمات الإضافية، مسلمًا بالطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة والفضائل الأربع، وضرورة تناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو أكثر اتزانًا؛

(هـ) ودعا الإدارة إلى ضمان الروابط المباشرة بين مؤشرات مخرجات المنظمة ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة عند صياغة إطار النتائج؛

(و) وأعاد التأكيد على أهمية العمل المعياري المستند إلى العلوم والأدلة الذي تضطلع به المنظمة، والمنافع العامة العالمية التي تتولى المنظمة المسؤولية عنها، وأعرب عن تقديره لإبراز العمل المعياري للمنظمة على نحو متزايد في أطر نتائج الخطة المتوسطة الأجل؛

(ز) وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه المنظمة على صعيد بناء القدرة على الصمود بوجه التهديدات المستمرة والناشئة، عبر التركيز على الاستجابات المستندة إلى العلوم والأدلة في الوقت المناسب، ومع مراعاة الأبعاد الثلاثة

⁵ الوثيقة C 2021/3؛ والوثيقة C 2021/3 مذكورة المعلومات رقم 1؛ والوثيقة WA-10/3 C 2021.

⁶ الفقرة 10 من الوثيقة CL 166/8؛ والفقرة 10 من الوثيقة CL 166/9؛ الفقرتان 19 و20 من الوثيقة CL 166/10؛ والوثيقتان CL 166 PV/4؛

- للتنمية المستدامة، وسلط الضوء على أهمية سلاسل إمدادات الأغذية العالمية والتجارة الدولية المفتوحة والمستندة إلى قواعد محددة، وغير التمييزية والتي يمكن التنبؤ بها، مع مراعاة ولاية المنظمة في هذا الصدد؛
- (ح) وسلط الضوء على أهمية تغير المناخ والتنوع البيولوجي ضمن ولاية المنظمة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025، ودعا إدارة المنظمة إلى تحسين الدعم الفني الذي تقدمه إلى أعضائها من أجل الحصول على التمويل المناخي، وتحقيق التوازن في هذا الدعم؛
- (ط) ورحب بالتركيز على نهج "صحة واحدة" في برنامج العمل، بما في ذلك الشراكة الثلاثية والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما يتماشى مع ولاية كل منها في هذا الصدد؛
- (ي) ولاحظ أن الخطة المتوسطة الأجل تتضمن مفاهيم متعددة وصياغة غير متفق عليها في ما بين الحكومات، وشدد على ضرورة اقتصار المنظمة على استخدام مفاهيم وصياغة قد تم الاتفاق عليها بين الأطراف المتعددة، ومنح الأفضلية للمفاهيم والصياغة المعتمدة من قبل الأجهزة الرئاسية للمنظمة، حسب الاقتضاء، وتعديل الخطة المتوسطة الأجل بناء على ذلك؛
- (ك) وأعرب عن تقديره لعرض الميزانية المتكاملة التي جمعت مصادر التمويل كافة لتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه، وأحاط علماً بالمعلومات الإضافية الواردة في مذكرة المعلومات 1 (C 2021/3 Information Note 1)؛
- (ل) ووافق على إعادة تخصيص الموارد المبينة في الفقرة 59 من الوثيقة C 2021/3 من أجل تعزيز الأولويات ضمن مستوى الميزانية الاسمية الثابتة؛
- (م) وأبرز أهمية التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في برنامج العمل والميزانية ككل، بما في ذلك من خلال عدد مجالات الأولوية البرمجية وتوزيع مخصصات الميزانية بين الفصائل الأربع؛
- (ن) وأعرب عن تقديره لعناصر نموذج الأعمال المتجدد للمنظمة الذي يفني بالغرض المنشود منه، وشدد على أهمية آليات ومصادر التمويل المبتكرة لاستكمال طرق التمويل التقليدية، وشجع جهود المنظمة الرامية إلى توسيع قاعدتها للتمويل الطوعي، وطلب إلى الإدارة أن تضع للأعضاء مبادئ محددة لما سيتم تمويله من الميزانية العادية وما ينبغي تمويله من الموارد خارج الميزانية، مذكراً بأهمية زيادة الموارد غير المخصصة؛
- (س) وأبرز أهمية الرقابة الداخلية في المنظمة، وأعرب عن تقديره للأهمية التي يوليها برنامج العمل والميزانية للآليات ذات الصلة، بما في ذلك مكتب المفتش العام ومكتب الشؤون القانونية وشعبة الموارد البشرية؛
- (ع) ونوه بالدور الهام الذي يضطلع به عمل المنظمة المعياري وفي مجال وضع المعايير المستند إلى العلم والأدلة ورحب بالحفاظ على مستوى التمويل الإضافي للعمل المعياري في الفترة 2020-2021، بما في ذلك لصالح الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وبرنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وشدد على أهمية تعزيز العمل في مجال وضع المعايير، حسب المقتضى؛
- (ف) وأعرب عن تقديره لإبقاء موارد برنامج التعاون التقني عند نسبة 14 في المائة من الاعتمادات الصافية في الميزانية، نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية والتحفيزية التي ينطوي عليها برنامج التعاون التقني ضمن بنية المنظمة المؤسسية والسلع والخدمات التي توفرها للأعضاء؛

(ص) وسلّط الضوء على ضرورة الاستفادة بقدر أكبر من التمويل والموارد المبتكرة لغرض الاستثمار على نطاق واسع؛
 (ق) وشدّد على أهمية التمويل الطوعي المرن والمحدود التخصيص وغير المخصص، لدعم الأولويات على النحو المبين في برنامج العمل المتكامل، وأوصى المنظمة بمواصلة بلورة الآليات والنهج الممكنة ومواصلة السعي إلى بناء الثقة مع الشركاء في الموارد في إطار جهودها الرامية إلى تشجيع واستقطاب مزيد من التمويل الطوعي المرن؛
 (ر) وأيد تغيير اسم شعبة مصايد الأسماك إلى شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛

(ش) ودكّر بأنه ستجري الإشارة إلى التعديلات في مخصصات الموارد وإطار النتائج المنبثق عن قرارات المؤتمر وتوجيهاته وعن عملية تخطيط العمل الأكثر تفصيلاً في التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023 لكي ينظر فيها المجلس في دورته الثامنة والستين بعد المائة، بما يتماشى مع العملية المعتمدة لوضع البرامج والميزانية.

15- ونظر المجلس في توصيات الدورة الثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج، والدورة الخامسة والثمانين بعد المائة للجنة المالية، والاجتماع المشترك بينهما بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023.

16- وطلب المجلس، تماشيًا مع العملية المنصوص عليها في النصوص الأساسية، إعداد وثيقة إضافية وإحالتها إلى المؤتمر مرفقةً بالخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023 فضلاً عن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031، مع إيضاحات بشأن التعديلات المقبلة، بحسب الاقتضاء، استنادًا إلى التوجيهات المحددة الصادرة عن المجلس وإلى توجيهات اللجان الفنية.

17- أما في ما يتعلق بمستوى الميزانية للفترة 2022-2023، فإنّ المجلس:

(أ) شجّع الأعضاء وسائر الشركاء على تقديم مساهمات طوعية لتيسير عملية تنفيذ برنامج العمل المتكامل ضمن إطار النتائج؛

(ب) وأوصى المؤتمر بالموافقة على مستوى الميزانية المتمثل في 1 005.6 ملايين دولار أمريكي بسعر صرف معتمد في الميزانية قدره 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا، وأوصى بأن يوافق المؤتمر على مشروع القرار، على النحو الوارد في المرفق جيم.

المرفق جيم

مشروع قرار المؤتمر

اعتمادات ميزانية الفترة 2022-2023

إنّ المؤتمر،

بعد أن نظر في برنامج العمل والميزانية المقدم من المدير العام؛

وبعد أن نظر في الاعتمادات الإجمالية الصافية المقترحة البالغة 1 005 635 000 دولار أمريكي للفترة المالية 2022-2023 بسعر الصرف في الفترة 2020-2021 وقدره 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا والتي يُفترض أن تعادل بموجبها المصروفات بالدولار الأمريكي 546 399 000 دولار أمريكي واليورو 376 423 000 يورو؛

وبعد أن رأى أن الاعتمادات الصافية الواردة أعلاه تبقى معادلة لمبلغ 1 005 635 000 دولار أمريكي بسعر الصرف نفسه المستخدم في الميزانية وقدره 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا الذي حدد للفترة 2022-2023 بعد تحويل الجزء الخاص باليورو؛

1- يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2022-2023 على النحو التالي:

(أ) يتم التصويت على الاعتمادات على أساس سعر الصرف 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا للأغراض التالية:

دولار أمريكي	
157 559 000	الباب 1: إنتاج أفضل
131 597 000	الباب 2: تغذية أفضل:
97 187 000	الباب 3: بيئة أفضل:
142 176 000	الباب 4: حياة أفضل:
70 312 000	الباب 5: الجودة الفنية، والإحصاءات، والمواضيع المشتركة والعوامل المسرّعة
140 788 000	الباب 6: برنامج التعاون التقني
71 348 000	الباب 7: الدعوة
35 696 000	الباب 8: تكنولوجيا المعلومات والاتصال
59 398 000	الباب 9: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
62 553 000	الباب 10: الإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية
600 000	الباب 11: المصروفات الطارئة
14 000 000	الباب 12: الإنفاق الرأسمالي
22 421 000	الباب 13: الإنفاق الأمني
1 005 635 000	مجموع الاعتمادات (الصافية)
117 422 000	الباب 14: التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية
1 123 057 000	مجموع الاعتمادات (الكلية)

(ب) تمّول الاعتمادات (الصافية) التي جرى التصويت عليها في الفقرة (أ) أعلاه ناقصًا الإيرادات المتنوعة المقدرة بمبلغ 5 000 000 دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء وبالباقي 1 000 635 000 دولار أمريكي لتنفيذ برنامج العمل. وتحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وتتألف من 541 399 000 دولار أمريكي و376 423 000 يورو. ويأخذ ذلك في الاعتبار التقسيم بنسبة 54 في المائة بالدولار الأمريكي وبنسبة 46 في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية) وبنسبة 100 في المائة للإيرادات المتنوعة.

(ج) ويبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد 541 399 000 دولار أمريكي و376 423 000 يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء في عامي 2022 و2023 وفقًا لجدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر في دورته الثانية والأربعين.

(د) لدى تحديد المبالغ الفعلية للاشتراكات التي يسددها كلٌّ من الدول الأعضاء، سُبْحَسَب مبلغ إضافي من خلال صندوق التسويات الضريبية لأي دولة عضو تفرض ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتلقاها الموظفون من المنظمة والتي تعاود المنظمة دفعها للموظفين. وقد لحظ مبلغ يقدر بنحو 8 000 000 دولار أمريكي لهذا الغرض.

2- يشجّع الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية دعمًا لتنفيذ الإطار الاستراتيجي من خلال برنامج العمل المتكامل.

(اعتمد في — 2021)

ثانياً - عكس توجيهات المجلس في قراءة المصطلحات المحددة في الوثيقة C2021/7 بعنوان الإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2022

1- تعكس الاعتبارات التالية توجيهات المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة،⁷ في قراءة جداول وملاحق محددة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2022:⁸

(أ) **الجدول 1 والفقرة 19 في الملحق 1 بالوثيقة C2021/7:** يُستخدم مصطلح الاقتصاد الأزرق فقط في ما يتعلق بعملية الاستشراف الاستراتيجي في المنظمة، وينبغي قراءته مرفقاً بالحاشية التالية:

"في سياق عملية الاستشراف الاستراتيجي في المنظمة، ينطبق تعريف البنك الدولي للاقتصاد الأزرق: الاستخدام المستدام لموارد المحيطات لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل كسب العيش واستحداث الوظائف مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة النظام الإيكولوجي للمحيطات (ما هو الاقتصاد الأزرق؟) البنك الدولي، 6 يونيو/حزيران 2017".

تؤكد الإدارة أن مصطلح الاقتصاد الأزرق لن يُستخدم في صياغة إطار النتائج الاستراتيجية.

(ب) **الجدول 2 في الوثيقة C2021/7، المجال 2 الخاص بإنتاج أفضل، التحول الأزرق:** سوف يبقى عنوان "المجال 2 الخاص بإنتاج أفضل" "التحول الأزرق" تماشياً مع تقرير لجنة مصايد الأسماك في دورتها الرابعة والثلاثين (الفقرتان 19(د) و(هـ) في الوثيقة C2021/23).

(ج) **الجدول 2 في الوثيقة C2021/7:** ينبغي قراءة العنوان وبيان النتائج في "المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل" على النحو التالي:

المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل الابتكار الأخضر من أجل الإنتاج الزراعي المستدام

بيان النتائج: نظم إنتاج مستدامة للمحاصيل والثروة الحيوانية والغابات تتسم بالإنتاجية والقدرة على الصمود والابتكار والقدرة التنافسية وتهيئة فرص لريادة المشاريع وأعمال تجارية خضراء ومتكاملة تشمل المنتجين على نطاق صغير والضعفاء، مدعومة بالتكنولوجيات والسياسات المشجعة عبر نظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات المستدامة ودعمها من خلال الابتكار والتكنولوجيات والسياسات التمكينية

(د) **الجدول 2 في الوثيقة C2021/7، المجال 2 الخاص ببيئة أفضل، الاقتصاد الأحيائي من أجل أغذية وزراعة مستدامة:** ينطبق التعريف التالي على مصطلح الاقتصاد الأحيائي (الذي سيستخدم من دون إضافة تعبير "الدائري"): "الاقتصاد الأحيائي هو إنتاج، واستخدام، وصون وتحديد الموارد البيولوجية، بما في ذلك ما يتصل بها من معرفة، وعلم، وتكنولوجيا وابتكار، لتوفير حلول مستدامة (المعلومات، والمنتجات، والعمليات والخدمات) داخل القطاعات الاقتصادية وبينها، ويتيح التحول إلى اقتصاد مستدام (بيان صادر عن مؤتمر القمة العالمية بشأن الاقتصاد الأحيائي، 2020).

⁷ الوثيقة CL/166/REP.

⁸ سوف تعكس الإدارة الاعتبارات ذاتها في قراءة فقرات محددة، والجداول والملاحق في الوثيقة C2021/3 بعنوان الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2021-2022 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023 في التعديلات المستقبلية.